



الجمهورية اللبنانية  
وزارة المالية  
الوزير

التاريخ: 2018/6/19

**على القوى السياسية أن تنتبه أن الوقت ليس لصالح أحد  
خليل : لم نشهد حراكاً جدياً في تشكيل الحكومة وكوزير للمالية أحذر وأؤكد على ضرورة  
الإسراع بالتشكيل كي يتسنى للحكومة الجديدة وضع يدها على مواطن الخلل وتصحيحه**

برعاية وزير المالية علي حسن خليل وحضوره جرى في وزارة المالية التوقيع على مذكرة تفاهم بين المديرية العامة للشؤون العقارية ممثلة بمديرها العام جورج معراوي، والجامعة اللبنانية الأميركية ممثلة برئيسها جوزف جباره. وتقضي الاتفاقية بتنفيذ برامج على صلة بالتحول الرقمي بين الطرفين.

وقد تحدث الوزير خليل فقال :

" يشرفنا اليوم أن نشهد سوياً واحدة من المحطات التطويرية المهمة جداً في العلاقة بين القطاع العام الممثل بوزارة المالية وبين قطاع خاص متميز ممثل بالجامعة الأميركية اللبنانية LAU العريقة والسباق على خدمة التعليم العالي في لبنان وعلى خدمة الشباب اللبناني للنهوض ومواكبة التطورات التي تحصل على مستوى العالم.

نحن نقدم اليوم على خطوة تشكل حاجة أساسية لكلا الطرفين حيث لم يعد الحديث عن التطور نحو اعتماد السياسة الرقمية والعمل الإلكتروني مسألة ترف أو أمر يمكن تجاوزه. أصبحنا في عصر نحن بحاجة فيه إلى القيام بعمليات تحديث جوهرية بعمل الإدارة اللبنانية. هذه الاتفاقية وإن كانت محدودة العدد لكن برأيي ذات تأثير كبير جداً على واقع المؤسسات معاً. وزارة المالية ستستفيد من خبرات وطاقت طلاب الجامعة الذين سيساهمون مساهمة جدية عالمية في تعزيز روح الابتكار وتقديم كل ما هو جديد من أجل خدمة المصلحة الوطنية الممثلة بهذا المشروع بالتحول الرقمي بالمديرية العامة للشؤون العقارية. نحن نعول كثيراً على طاقات شبابنا وعلى طاقات الشباب الجامعي المتميز ليجد دوره، في خدمة الوطن ودوره في تأمين مستقبله ورسم هذا المستقبل بالصيغة الأفضل التي تسمح له بحجز مكان كما كان على الدوام في الحياة العامة وفي تطوير حياته الخاصة.

وهذا الأمر هو جزء من سياسة تعتمدها وزارة المالية كنا بصدد استكمال ما أعلنه في المديرية العامة للشؤون العقارية من تقديم خدمات الإلكترونية أصبحت متميزة وقطعنا فيها شوطاً كبيراً ويسجل لها أنها كانت سباقاً في إدخال جزء من الحكومة الإلكترونية إلى واقع العمل الفعلي. لكن وبسبب الظروف السياسية وموعد الانتخابات النيابية حتى لا يُسجل العمل في خانة العملية الانتخابية

، تم تأجيل الإعلان عن مجموعة كبيرة من الخدمات في وزارة المالية وهي الخدمات الالكترونية التي تسهل على المواطنين من جهة والتي تضبط عملية الإدارة والهدر وعملية هدر الوقت عند المواطن وتسهل اطلاق مشاريع استثمارية عند المواطن وتعزز ثقته بالدولة كم جهة ثانية.

وفي هذه المناسبة، نؤكد أننا في مرحلة تحد كبيرة ، يمكن أن يكون مستغرباً أن نقدم على هذه الخطوة في هذا الوقت الضائع سياسياً، لكنها ثمرة جهد سابق وستكون نقطة للعمل في المرحلة المقبلة أيضاً.

من المهم على القوى السياسية أن تنتبه بأن الوقت ليس لصالحنا وليس لصالح أحد على الإطلاق. لذلك نحن بحاجة ماسة للإسراع بإنجاز الاستحقاق الدستوري بتشكيل حكومة جديدة. حكومة من وجهة نظرنا يجب أن تكون وطنية جامعة قادرة على تحمل مسؤولياتها في المرحلة المقبلة، مسؤوليته النهوض في البلد على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والمالي والسير بالخطة الإصلاحية التي يفترض اليوم أن نركز على جزء من العمل الذي نقوم به وهو التحول الرقمي بعمل الدولة وإداراتها.

نحن معنيون بإنجاح هذه العملية في تسهيل التشكيل، لكن أنا مضطر للقول للأسف أنه لم نشهد حراكاً جدياً في عملية التشكيل الحكومي حتى الآن. هذا الأمر من موقعي كوزير مالية أجدد التحذير منه وأؤكد على ضرورة الإسراع بهذا الأمر لكي يتسنى للحكومة الجديدة أن تضع يدها على مواطن الخلل وتعمل على تصحيحها.

نحن أقدمنا خلال الأيام الماضية على إنجاز اتفاقية مع البنك الدولي لتطوير المديرية العامة للشؤون العقارية وهي اتفاقية مهمة جداً ستساهم في سد الثغرات التي كانت موجودة في هذا القطاع لجهة كل ما يتعلق بالشأن العقاري والمساحة على مستوى كل لبنان.

أخيراً أشكر مجدداً إدارة الجامعة اللبنانية الأميركية، الدكتور جبرا والفريق المساعد الذين أكدوا على ثقتهم بإمكانية التعاون بين هذه الجامعة والوزارة وهذا أمر مهم يجب أن يعمم على قطاعات ومجالات أخرى على مستوى كل البلد."

كلمة معراوي :

مدير الشؤون العقارية بدوره قال :

" يأتي هذا اليوم ونحن في المديرية العامة للشؤون العقارية في خضم ورشة عمل للتحول الرقمي ضمن النهضة الإصلاحية القائمة بجهد ودعم معالي وزير المالية الأستاذ علي حسن خليل. وفي إطار تنفيذ هذه الخطة النهضوية، تقوم المديرية العامة بالتعاون مع جهات عدة محلية وأجنبية. كما تطمح بإشراك الشباب الجامعي في تحقيق اهدافها وقد علمت مؤخراً بإنشاء مركز الابتكار في الجامعة اللبنانية الأميركية. وللانتقال من التخطيط الى التنفيذ، تم عرض الفكرة على معالي وزير المالية الذي شجع ودعم المشروع، كما رحبت أيضاً إدارة الجامعة اللبنانية الاميركية بشخص الدكتور جوزيف جبرا الذي أبدى كل الاستعداد لإنجاحه. من هنا كانت اتفاقية التفاهم التي نحن بصدد توقيعها اليوم. إن أهمية هذا المشروع هي في تحفيز طاقات الطلاب وتشجيعهم وردم الفجوة التي تفصل بينهم وبين الخدمة العامة من خلال تنفيذ برامج تتعلق بالمشاريع الرقمية.

لم يُبصر هذا المشروع النور، لولا إرادة ورؤية وزير المالية الأستاذ علي حسن خليل ورئيس الجامعة اللبنانية الاميركية الدكتور جوزيف جبرا وحرصهما على الحد من هجرة الأدمغة، وإشراك القطاع التعليمي العالي في لبنان بالقطاع العام من خلال خطة التحديث والتطوير التي تقوم بها المديرية العامة للشؤون العقارية.

إنه لمن المؤكد بأن فريق العمل في المديرية العامة للشؤون العقارية والجامعة اللبنانية الاميركية سوف يعملون بكل طاقاتهم لإنجاح هذا المشروع، على أمل بأن تكون هذه المذكرة مفتاح تعاون أوسع وأشمل في المستقبل بين القطاعين العام والخاص

جوزيف جبرا:

أيها الحضور الكريم

نحن مسرورون جداً اليوم لأن الاتفاقية التي نوقّعها مع وزارة المالية تدخل في صميم رسالة الجامعة، هذه الرسالة التي هي خدمة المجتمع وخدمة الشباب والشابات فالشباب هو الأمل الوحيد الذي نملكه لكي يكون لبنان حاضراً في كل الأوساط، ليس فقط اللبنانية بل بالأوساط العالمية. وأؤكد أنه طالما هناك رجالات مثل وزير المالية ومثل هؤلاء الشبان والشابات ، فلبنان لا يموت وسيعيش من خلال شبابه وشاباته وسنقدم العالي والرخيص في سبيل تثقيفهم وتشجيعهم.

**المكتب الإعلامي**